

التكليف الرابع

إعداد الباحثة :-رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتور :-سنية سبع

مقرر :-مهارات بحثية ٣

الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي ١٤٤٦/٢٠٢٥

الاتجاهات القضائية الحديثة في حماية أملاك الدولة - دراسة مقارنة"

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى حماية أملاك الدولة، حيث تُعدُّ هذه الأملاك جزءًا من الثروة الوطنية التي يجب الحفاظ عليها. تُسلِّط الدراسة الضوء على:

تحليل الاتجاهات القضائية الحديثة: لفهم كيفية تعامل القضاء مع قضايا حماية أملاك الدولة.
تقديم مقارنة بين النظم القانونية المختلفة: لاستنباط أفضل الممارسات والتشريعات التي تُعزِّز حماية هذه الأملاك.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١. تحديد المفاهيم القانونية لأملاك الدولة:
٢. تحليل الأحكام القضائية الحديثة المتعلقة بحماية أملاك الدولة:

٣. مقارنة التشريعات الوطنية بالتشريعات الأجنبية في مجال حماية أملاك الدولة:

٤. تقديم توصيات لتطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية:

تطبيق معايير SMART على أهداف الدراسة:

عند تقييم أهداف هذه الدراسة وفقًا لمعايير SMART نجد أنها:

محددة (Specific) : الأهداف واضحة وتتناول جوانب محددة تتعلق بحماية أملاك الدولة.

قابلة للقياس (Measurable) : يمكن تقييم تحقيق الأهداف من خلال تحليل الأحكام القضائية ومقارنة التشريعات.

قابلة للتحقيق (Achievable) : الأهداف واقعية ويمكن تحقيقها من خلال البحث والتحليل القانوني.

ذات صلة (Relevant) : الأهداف مرتبطة بحماية أملاك الدولة وتطوير التشريعات ذات الصلة.

محددة بزمان (Time-bound) : تم تحديد إطار زمني لإنجاز الدراسة ومناقشتها في مايو ٢٠٢٤.

الفرق بين أهداف وأهمية الدراسة:

الأهداف: هي النتائج المحددة التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، مثل تحليل الأحكام القضائية وتقديم توصيات لتطوير التشريعات.

الأهمية: تُبرز القيمة والفائدة المتوقعة من نتائج الدراسة، مثل تعزيز حماية أملاك الدولة وتحسين التشريعات ذات الصلة.

"الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في ظل التطورات الرقمية: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية"

أهمية الدراسة:

١. الأهمية النظرية:

تساهم الدراسة في تطوير الفقه القانوني من خلال تحليل مدى ملاءمة التشريعات العربية لحماية البيانات الشخصية. توضح العلاقة بين الخصوصية والحقوق الرقمية في ظل التقدم التكنولوجي. تسهم في سد الفجوة البحثية حول التشريعات العربية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية.

٢. الأهمية التطبيقية:

تقدم توصيات للمشرعين وصانعي القرار حول تطوير الأطر القانونية لحماية البيانات. تساعد الشركات والمنظمات في الامتثال للمعايير القانونية لحماية البيانات الشخصية. توضح للمواطنين حقوقهم القانونية في حماية بياناتهم من الانتهاكات الرقمية.

١. تحليل مفهوم حماية البيانات الشخصية وفقًا للقوانين الوطنية والدولية.
٢. مقارنة التشريعات العربية مع القوانين الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي.
٣. تقييم مدى كفاءة القوانين الحالية في الدول العربية في التعامل مع التحديات الرقمية الحديثة.
٤. تحديد الثغرات القانونية التي قد تؤثر على حماية البيانات الشخصية في ظل التطورات الرقمية.
٥. اقتراح تعديلات تشريعية لتعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية في الدول العربية.
٦. دراسة أثر القوانين الحالية على المؤسسات التجارية والتكنولوجية ومدى التزامها بحماية البيانات الشخصية.
٧. تقديم نموذج قانوني مقترح يمكن اعتماده لتعزيز حماية البيانات في العالم العربي.

مدى توافق الأهداف مع معايير SMART:

- محددة (Specific): الأهداف واضحة وتتناول حماية البيانات الشخصية من منظور قانوني.
- قابلة للقياس (Measurable) : يمكن قياس مدى تحقيقها عبر تحليل القوانين ودراسات الحالة.
- قابلة للتحقيق (Achievable) : الأهداف ممكنة التحقيق عبر البحث والتحليل القانوني المقارن.
- ذات صلة (Relevant) : البحث مهم نظرًا لتزايد الاعتماد على التكنولوجيا وضرورة حماية البيانات الشخصية.
- محددة بزمان (Time-bound) : يمكن إنجاز البحث خلال مدة زمنية محددة وفقًا لخطة البحث الأكاديمي.